

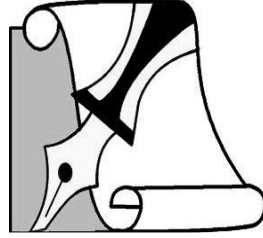


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



مركز للدراسات  
الغلسطينية والاسطراتيكية

## تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع التهور الاميركي الكبير في المنطقة عبر إقدام رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب على تنفيذ قرار اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الايراني اللواء قاسم سليمانى وصحبه وأهمهم نائب قائد الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، نقلت الإدارة الاميركية الصراع مع محور المقاومة إلى مجال جديد، سيكون له تأثيره على الموضوع اللبناني الداخلي من باب تشكيل حكومته.

والواقع أن المشهد اللبناني لم يكد يتنافس الصعداء مع تكليف الدكتور حسان دياب لتأليف الحكومة، وتسربت أنباء عن قرب تأليفه لها، حتى إصطدمت المساعي القائمة بجدار المراوحة وبدا أن التأليف الحكومي ما زال يدور في حلقة مفرغة بفعل النزاع على أسماء مرشحة للتوزير بين الرئيس المكلف وبعض الافرقاء السياسيين، ولاسيما منهم التيار الوطني الحر.

وفي ظل الواقع الاقليمي والدولي المستجد، بدت رؤية حكومة اختصاصيين من دون سياسيين بعيدة عن الواقع من دون حل قريب، خاصة وأن حكومة مدعمة من السياسيين هي وحدها القادرة على مجاراة التطورات الاقليمية والدولية المتلاحقة بسرعة، والتي تبدو المنطقة معها مفتوحة على شتى الاحتمالات وباتت تطرح بجدية الخلاف العميق في البلد حول دور لبنان ومقاومته.

لذا، اتفق على أنه لا يمكن لحكومة تكنوقراط لا ثقل سياسيا فيها، أن تواجه العاصفة التي هبت بعد اغتيال سليمانى والمهندس، فكان الإبقاء على الصيغة نفسها للحكومة الماضية، على أن تكون الأولوية لإنقاذ الوضع المالي والاقتصادي، وأن يتم النأي بلبنان عما يحدث حوله.

لكن على الرغم من كل ذلك، لم يتم إحراز تقدم كبير في عملية التشكيل حتى كتابة هذه السطور، في الوقت الذي دخل فيه دياب وباسيل في صراع لتثبيت هوية القوي في هذا التشكيل. وبينما يريد دياب وضع بعض رجاله في الحكومة وفي وزارات حساسة، يجهد

باسيل للإبقاء على الوضع السابق في الوقت الذي قد تتطلب فيه المرحلة مقاربة جديدة لواقع التشكيل. وكان من المفارقات أن الحكومة المتهمه بأنها حكومة اللون الواحد هي غير قادرة على الاتفاق حتى على الأساسيات، بينما يترسخ الانهيار المالي والاقتصادي يوما بعد الآخر.

ويبدو واضحا أن رئيس التيار الوطني الحر مصر على الثلث المعطل، وأن يحصل رئيس الجمهورية والتيار الحر معا على سبعة مقاعد اذا كانت الحكومة من 18 وزيرا، فيما يذهب مقعد لكل من المردة والطاشناق. وقد وصل الخلاف إلى حد إبداء التيار الحر استعداداه للانتقال إلى المعارضة وترك دياب يؤلف كما يشاء في حال لم يحصل على المقاعد التي يريدها، في محاكاة لخروج التيار من تشكيل الحكومة التي كان الرئيس سعد الحريري في صدد تشكيلها. يبدو دياب على إصراره، بينما يشير متابعون للشأن الحكومي إلى أن مساع جدية تبذل لإزالة هذه العوائق وتحسين العلاقة بين الرجلين كونهما على أبواب العمل معا لفترة طويلة.

في كل الأحوال، يبدو أن ما قبل استشهاد سليمان ليس كما بعده لبنانيا على الصعيد الحكومي. وليس أدل على ذلك من قول رئيس مجلس النواب نبيه بري إن المطلوب حكومة لم شمل وطني جامعة، تطمئن الناس وتبدد الهواجس.

والواقع أن بري كان في الأساس مع حكومة تكنو سياسية، وقد عبر عن ذلك صراحة مرات عديدة قبل تكليف دياب، وبعده. وهو أكد، بعد لقائه بالرئيس المكلف في إطار الاستشارات النيابية للتأليف، انه مع حكومة لم شمل تستطيع أن تتشارك فيها كل المكونات في عملية إنقاذ البلد. هذا الأمر صدم دياب حسب مقربين منه. وقد اعتبر أن بري قلب طاولة حكومة الاختصاصيين، علما أن حكومة كهذه لم تكن جدية يوما.

لكن دياب سيستمر في مسعاه حتى النهاية، خاصة وأنه كان قد حصل على موافقة مبدئية من رئيس الجمهورية على مسودة قدمها إليه تحتاج فقط إلى إضافة بعض الأسماء.

على أن ما استجد في الشأن الحكومي أيقظ رغبات رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري في العودة على حسان أبيض لإنقاذ الوضع، وهو ما روج إليه البعض من باب تفعيل حكومة تصريف الأعمال. على أن عودة كهذه قد تعيد الأمور في البلاد الى نقطة الصفر كون الحريري كان من الوجوه التي رفضتها حركة الشارع. ويقول تيار المستقبل أنه قد يكون من المبكر الحديث حالياً عن الحكومة نظراً إلى التطورات الراهنة إقليمياً، وأي صورة مستقبلية لن تكون واضحة قبل أسابيع. مع الإصرار على عدم المشاركة في حكومة فيها سياسيين، ما يعني أن الحريري يصعب من مهمة دياب.

وساد اعتقاد داخل المستقبل أن فريق العهد والحلفاء قد يلجأ الى أحد الخيارين: إما الذهاب نحو حكومة استقرازية في سبيل المواجهة، وهو ما يعني بدوره أن البلاد ستتجه حكماً وبسرعة نحو الانهيار. وإما اللجوء إلى حكومة اللالون، وهو خيار شبيه بالأول من حيث النتائج لناحية حجب المساعدات الدولية عن لبنان والتي لن تتوفر طالما لم يحصل لبنان على الثقة المرجوة.

ولدى المستقبل سؤالاً للفريق المشكل للحكومة: ماذا بعد التأليف؟ ويستتبعه سؤال آخر: هل سيمنع تشكيل حكومة مشابهة لسابقتها من حيث محاصصاتها وخضوعها دون الانهيار الذي تتجه البلاد إليه حكماً؟!

وبالنسبة إلى موقف القوات اللبنانية التي ترفض حكومة لم شمل، فإن رؤية زعيم القوات سمير جعجع تقوم على أن الأحداث والتطورات أثبتت أن حكومات من هذا النوع في ظل أزمة من هذا القبيل عاجزة عن إيجاد المخارج المطلوبة، لا بل بالعكس، إن الأكثرية الحاكمة هي التي أوصلت البلاد إلى هذه الأزمة المالية غير المسبوقة.

ويتقاطع موقف ججع مع موقف زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط حول أن المطلوب اليوم هو تشكيل حكومة استثنائية إنقاذية وفق متطلبات المرحلة المالية والاقتصادية، ليس على طريقة الحكومة العتيدة التي يتم تشكيلها وما يسرب عنها لجهة أن القوى السياسية أو قوى الأكثرية تسمي الشخصيات السياسية، فيما المطلوب اليوم هو تشكيل حكومة اختصاصيين مستقلين بعيدين عن القوى السياسية، إفساحا في المجال أمامهم لإنقاذ لبنان من الوضع الاقتصادي الكارثي الذي وصل إليه. علما أنه كلام للتمويه من قبل جنبلاط الذي لن يوزر أي درزي في الحكومة من دون موافقته.

أما بالنسبة إلى التغطية السياسية، يطرح ججع دعوة رئيس الجمهورية الى اجتماع لرؤساء الاحزاب ورؤساء الكتل والقيادات السياسية من أجل التشاور في الأمور الوطنية، في حال استدعت الحاجة أي أمر ما، على غرار الاجتماع الطارئ الذي عقد في بعدا في 2 ايلول الماضي، بينما تحتفظ الحكومة بمهمتها كأداة تنفيذية.

من جهته، يتمايز جنبلاط بالدعوة وسط هذه الظروف إلى تفاهم داخلي قبل كل شيء. ويرفض المنحى الذي يجري حاليا في تشكيل الحكومة، أو في الإصرار على التحكم والاستئثار. ويتهم خاصة التيار الوطني الحر والمنحى الذي سلكه ويسلكه رئيسه، على قاعدة أنا أو لا أحد، ويعتبر أنه قفز فوق اتفاق الطائف، وفوق التوازنات الداخلية وكل المعطيات والأمور التي تؤسس إلى وحدة وطنية.

في كل الأحوال، ثمة رغبة أكيدة لدى الرئيس ميشال عون على الإسراع في التآليف. الوقت يداهم ويدهم وهو كان صريحا أمام تهافت رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان لمقابلته ومعرفة اتجاه الأمور، وخصوصا الدول التي لها مصالح حيوية وحضور ومشاركة في قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوبي لبنان، عندما شدد على أهمية وجود حكومة لبنانية عاملة وفاعلة تتحمل مسؤولياتها.

وقوبل عون بتمني هؤلاء عليه أن يمك شخصيا بملف الاستقرار الامني وسط خشية من تعرض أجانب موجودين في لبنان للخطر، وكان تأكيد لبناني على سلامة كل أجنبي موجود على الأراضي اللبنانية، وفي ذلك إشارة واضحة أنه ليس لدى أي طرف لبناني نية أو رغبة الى الذهاب إلى سلوكيات من شأنها أن تعيد لبنان إلى أجواء سادت في ثمانينيات القرن الماضي، ردا على ما ارتكبه الإدارة الأميركية في العراق.

في خلاصة الأمر، يرى من يؤلف الحكومة أن الوقت حان للإسراع في هذا الأمر، ذلك أن ما حصل من تصعيد في الاقليم يجب أن يشكل حافزا، لكن من دون التسرع، في التشكيل، وليس انتظارا لما ستحملة التطورات المقبلة من تداعيات وقياس نتائجها قبل الشروع في التأليف.

ولدى القوى الكبرى الثلاث التي تبرز على صعيد اتخاذ مبادرة التشكيل، أي العهد مع التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل، الحافز للمبادرة الى حل العقد ومواجهة التحديات وتفعيل مفاوضات التأليف في ظل انحدار غير مسبوق للبلد نحو الانهيار على الصعد المختلفة.

لذا، يشكل منع أو الحد، من الانهيار، الهاجس الأساس بالنسبة الى الجميع، ويأتي العهد على رأس الداعين إلى الإسراع في التشكيل عبر شخصيات مقبولة للرأي العام الداخلي كما للمجتمع الدولي ما سيكون من شأنه تأمين الحماية المناسبة للبنان لكي يحظى بالمساعدات المادية المأمولة وعلى رأسها أموال مؤتمر سيدر.

لذا، لا وقت للترف هنا، حسب المؤلفين. وسيكون الجهد منصبا على توفير الثقة مع حكومة متجانسة تعمل كفريق موحد على الصعيدين الداخلي والخارجي لتطبيق الإصلاحات المطلوبة التي التزم بها لبنان، والأهم، صيانة الوحدة الداخلية التي تعد المدمك الأول للاستقرار.

والواقع أن الرئيس المكلف يتشارك في هذه الرؤية مع الفريق المشكل للحكومة، علما أن دياب نفسه كان دعا، منذ توليه المهمة، إلى الإسراع في التشكيل خشية أن تؤدي تطورات غير محسوبة إلى عرقلة الأمور، ما يعني ليس فقط تعطيل البلد، بل تدهوره أكثر فأكثر، كون عامل الزمن لا يلعب في صالح لبنان على الإطلاق، ومن شأن عدم تأليف الحكومة أن يعيد لبنان مراحل إلى الوراء، ويخشى دياب أن تصح مخاوفه تلك.

### طلاق باسيل والحريري

في هذه الأثناء، شكل الطلاق السياسي الذي حصل بين الحريري وباسيل، أو بين تيار المستقبل والعهد ممثلا بالرئيس عون، حدثا داخليا بارزا في الأيام الأخيرة رسم ملامح مرحلة جديدة.

بالنسبة إلى باسيل، فإنه بعد مرحلة صعبة تلقى خلالها الضربات الشعبية والمعنوية المؤلمة منذ اندلاع شرارة الحراك الشعبي في 17 تشرين الأول الماضي، عاد إلى الظهور وتياره من جديد في الساحة مستلمين زمام المبادرة.. وإن من وراء الكواليس، بادىء الأمر، قبل أن يصبح باسيل في الواجهة.

تدرجت عودة باسيل إلى الواجهة عبر مراحل عدة، كانت سمتها الأساس إسترجاعه المبادرة على الساحة المسيحية بعد أن فقدتها لأسابيع عدة في الشارع. هي لم تكن معركة عادية، فقد عكس رئيس التيار الحر ما يضمرة من نية في الدفاع عن مكتسباته عبر حرب وجود شن عبرها هجوما عكسيا بالنيابة عن العهد والرئيس ميشال عون، بعد فترة وجد نفسه مرغما خلالها على الاحتفاظ بموقف المتلقي أمام المهاجمين.



والواقع أن هذا الهجوم الباسيلي لم يأت من فراغ. فخلال الفترة الماضية، حصل نقاش جدي وعميق في صفوف التيار حول الخيارات التي أدت به إلى أن يتلقى صفة معنوية كبيرة، ناهيك عن الضربة الشعبية له مع استهداف عون وباسيل من قبل انتفاضة الشارع، بينما كان الرجلان يحضران نفسيهما لمرحلة التوريث في الرئاسة، وهو أمر واقع جهد إليه الإثنان بغض النظر عن نفي ذلك. وبجردة الحساب تلك، تبين للمعنيين في التيار ولباسيل خاصة، أنه بعد تمنع زعيم تيار المستقبل سعد الحريري عن الحل المأمول من قبل التيار والثنائي حزب الله وحركة أمل، فمن الأهمية بمكان رسم معالم المرحلة المقبلة التي يبدو أنها لا تأتي على مقياس الحريرية، دوليا وإقليميا ومحليا.

والواقع أن العلاقة مع الحريرية، حسب قراءة البعض في التيار ممن يوصفون بالصقور، باتت عامل سلب لمكتسبات التيار أكثر من كونها تعزيزا لوحدة وطنية مأمولة أو دعما لمشروع باسيل في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. والحال أن التسوية الرئاسية في العام 2016، التي أبرمها حينها العماد ميشال عون مع الحريري، لم تكن يوما حاصلة على إجماع كامل في التيار الحر.

لا يمكن نكران دور الحريري في وصول العماد عون إلى الرئاسة، وهو أمن له الغطاء السني اللازم، وخاض سجالا كبيرا مع شارع السني المحبط من انكساراته في لبنان والإقليم، لكي يقنعه على مضض بجدوى هذا الخيار. فالحريري كان في حاجة ماسة إلى سلام داخلي يوفر له الدعم والحماية، وهو حصل على رعاية وأبوة شخصية أحيانا من قبل عون، خاصة خلال أزمته في السعودية.. وهو جاهر طويلا بعد أن تراجع شعبيا ومالت تطورات الإقليم لغير صالحه، بأن التسوية التي حصلت تفيده بينما تحيد حزب الله عن مواجهته وتحفظ الشارع المسلم من فتنة كان تستعر في الإقليم.

من جهتهم، حصل عون وباسيل والتيار الوطني الحر على الغطاء السني اللازم بعد أن ظفروا بذلك المسيحي من زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، وذلك بعد أن تمكن حزب الله من منع أية منافسة له على الرئاسة حتى من قبل غريمه زعيم تيار المردة سليمان فرنجية، وقد عمل الحزب على إقناع رئيس مجلس النواب نبيه بري بصوابية هذا الخيار، وقبل به وإن على مضمض نظرا الى تاريخ العلاقة الملتبسة مع عون..

بدأت الأمور وردية بالنسبة إلى باسيل، وهو ثبت صوابية رؤيته في الاجتماعات الطويلة للتيار، وكان من شأن علاقة شهر العسل مع الحريري أنها مكنت الرجلين من تجاوز العديد من المطبات أمامهما في ما بدأ تعبدا لطريق باسيل رئيسا مقبلا للجمهورية وللحريزي رئيسا مستمرا للحكومة وزعيما للطائفة السنية.

كان حلفا سلطويا مقدسا، لكن منذ اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول، واجهت العلاقة صعوبات جدية، وبدأ التيار كمن لا يملك بوصلة المواجهة ناهيك عن عقم مقاربة التيار والعهد لما جرى. في الأيام الأولى، راهن العونيون على انتهاء الحراك، وخرجوا مع أقطاب الطبقة السياسية بورقة اقتصادية عاملين على تهدئة الجماهير. فشل ذلك برغم أن الورقة كانت على جانب كبير من الأهمية، لكن الواقع أن الشارع قد تجاوز الثقة مع الموقعين على تلك الورقة. وفوجيء الجميع بالحريري مستقيلا من رئاسة الحكومة. وجاءت ضربة الاستقالة التي اعتبرها العونيون موجهة إليهم وتتصلا من المسؤولية برغم محاولات كبيرة لثنيه عنها، لتعمق من أزمة العهد المستهدف أصلا، خاصة مع تسلق أعداءه للحراك. تصاعدت أصوات صفور في التيار لمعاقبة الحريري على فعلته، وبدأت تظهر انتقادات جارحة لشخص الحريري وحديث عن نكرانه لجميل عون وباسيل خلال أزمته في السعودية.

هيمنت تلك الأصوات على المشهد في التيار، والواقع أنها استمالت الرأي الغالب فيه مع ما اعتبرته التفافا حريريا مفضوحا على العهد والتيار. ثم أدرك باسيل نية الحريري استبعاده من الحكومة، وقد مثل الأمر انقلابا على ثابتة الحلف المعمد بنعم السلطة وغنائمها، والذي كان مقدر له تكريس رئيس التيار الحر زعيما مقبلا لطائفته ورئيسا للجمهورية.

يرى كثيرون في التيار الحر أن العلاقة مع المستقبل إتمدت في شكل كبير، إن لم يكن في شكل وحيد، على طبيعة العلاقة بين باسيل والحريري. وتعززت مع تعمقها بين الرجلين، وما إن غابت الكيمياء بينهما، حتى أصيبت بنكستها الكبيرة أو الكبرى.

والواقع أنه بعد استقالة الحريري، أراد باسيل إحراجه بإعلانه الخروج من الحكومة، وقد أفاد من خطوة قواتية، لها حساباتها المضمرة، أضرت بدورها بزعيم المستقبل بعد إعلان عدم المشاركة في حكومة يشكلها الأخير.

وجد الحريري نفسه محاصرا وعاريا من ميثاقية مسيحية ضرورية، وبرغم كل محاولات الثنائي حزب الله وأمل لاستمراره رئيسا للحكومة، رفض الحريري كل المغريات وخرج من كل التعهدات، ومثل ذلك دليلا لصقور التيار على عدم وفائه، فأصروا على فك الحلف معه.

.. وفجأة، استرجع هؤلاء تاريخ الحريري معلنين بعد سنوات ثلاث من الحلف المقدس معها أنها نظام اقتصادي وإداري وقضائي وأمني جامع لطوائف مختلفة، أدى بالبلاد إلى المهوار! وبات سقوط الحريري بكل رموزها في الدولة، وزعيم المستقبل هو حجر الزاوية فيها، هدفا للتيار. وساد الحديث حول النظام السياسي والإقتصادي الكامل للحريرية والذي تشكل المرحلة الدولية والإقليمية والمحلية الحالية فرصة ذهبية لإسقاطه.

إنطلاقاً من هنا، جهد باسيل لاستعادة المبادرة عبر تثبيت دياب رئيساً للحكومة، ويتربح الجميع مجريات تأليف الحكومة الذي يعاني من العراقيل نتيجة استخفاف باسيل بموقع دياب، بينما يجهد الأول لاقتناص الثلث المعطل المنشود.

والواقع أن لدى هؤلاء مخاوف من تواطؤ لدى بعض الطبقة السياسية لإرجاع الحريري على طبق شعبي عبر عرقلة عمل دياب في تشكيل حكومته، ليصبح الأول مطلباً شعبياً يعززه حضوره في الشارع. لكن هذا الأمر يبدو مستبعداً.. حتى هذه اللحظة.

لكن يسود في التيار والشارع السياسي حديث حول أن دياب سيقوى على التشكيل إذا أراد ذلك، وسيقاوم ضغوط الشارع الخطيرة التي يقوم بها الحريري وخصوم التيار كالقوات اللبنانية، وهو ما لن ينجر التيار إليه، علماً أنه لم ينزل إلى الشارع سوى في ما ندر وبدراسة وتأن وانضباط، وهو يعلم أن انفلات الأمور سيؤذي العهد أولاً وأخيراً، بينما يجهد لتمير ما تبقى من ولايته بأقل قدر من الخسائر.

اليوم، سيكون الهدف الأساس للتيار تعويض ما فات من عمر العهد الذي فاق نصف ولايته. ولمجاراته الموقف، فمن الأهمية بمكان تشكيل حكومة تؤدي إلى صدمة إيجابية تعيد للعهد ثقته بنفسه وثقة الجمهور به. والبداية بنظر التيار ستكون باستغلال الفرصة السانحة عبر تشكيل حكومة على قياس التطلعات العونية تكون قادرة على الإنتاج ومواجهة الانهيار الذي كانت الحريريّة أحد مكوناته، وذلك باستكمال ما لم يتمكن من إنجازه من إصلاح خلال وجود أخصام لهم مثل القوات اللبنانية في الحكومة.

وأول الغيث سيكون توفير أسماء من ذوي الثقة عبر معيار مختلف عن الماضي يحاكي ما طرأ على البلاد منذ 17 تشرين الأول الماضي، لكنه سيكون موازيا لتطورات المنطقة المفتوحة على احتمالات كثيرة ودقيقة.

على أن رؤية التيار ستكون جزءاً من مراجعة يجريها العونيون اليوم حول أدائهم في الحكم، في سبيل استثمار ما أدت إليه الأحداث الكبرى الأخيرة في البلاد، مع الإقرار بأنها شكلت رافعة لهم لإجراء هذه المراجعة عبر نفس إصلاحي جديد.

### هل يمكن تحييد لبنان؟

مع التطورات الدراماتيكية الأخيرة انطلاقاً من العراق، وكما هي العادة عند كل تطور إقليمي جديد، يعود الحديث عن ماهية دور لبنان فيه كانعكاس واضح لطبيعة الاصطفاف السياسي بين قواه المختلفة.

كان الأمر كذلك في مختلف التطورات الخطيرة التي مرت على المنطقة والتي طرحت طبيعة الدور الذي على لبنان الاضطلاع به، وما إذا كان عليه الانخراط في ما يحدث أو الاكتفاء بدور المراقب حفظاً للوحدة الوطنية ولاستقرار هو هش في الأصل.

وبينما استبشر اللبنانيون خيراً بولادة حكومة جديدة مع تكليف دياب مهمة تشكيلها، على أن تعكس ما حدث من زلزال شعبي في البلاد، جاءت التطورات الإقليمية من الباب العراقي لتفجر ربما التناقضات بين محورين رئيسيين في لبنان والمنطقة، محور المقاومة أو الممانعة،

ومحور الإعتدال وتحييد لبنان عن الصراعات، ما يهدد عملية تشكيل الحكومة لابل الوحدة الداخلية وقد يعيد الأمور الى نقطة الصفر.

اليوم، يطرح السؤال الجوهرى: كيف سيقارب لبنان ومقاومته التطورات بعد عملية الاغتيال الأميركي للقادة الإيرانيين والعراقيين في بغداد والرد الإيراني عليها، المفتوح على ردود أخرى؟ هل عليه التدخل والاضطلاع في ما يحدث أو يجب أن ينأى بنفسه وأن يحيد نفسه عن التطورات؟ وما هو مصطلح التحييد أصلا الذي بات محط جدل؟ وهل يشمل قضية العرب الأولى، أي فلسطين؟ وقبل كل شيء، ما هو الحياد؟

الواقع أن الحياد مبدأ سياسي عام وهو مصطلح مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرهما من المفاهيم السياسية والحقوقية العالمية، لكن ليس على لبنان أخذه سوى ما يناسبه منه وهذا حق دفاعي له.

والواقع أن حياد لبنان ليس خارجا عما ذهبت إليه بلدان كثيرة في العالم، لكن خصوصية لبنان تأتي من كونه يقع على تخوم بلد عدو مثل إسرائيل، ما قد يدفع البعض الى اتهام هذا المفهوم بكونه يشكل هرطقة قومية وربما دافعا الى التطبيع مع العدو. لكن لم يتجرأ أحد حتى الآن على المجاهرة بصلح أو حتى تطبيع مع العدو الاسرائيلي، ويقول المدافعون عن فكرة الحياد أنها تعني ألا يكون لبنان شريكا في الصراع الاسلامي العربي والعربي العربي، وأن المقصود ليس على الإطلاق تحييد الوطن عن العداء لإسرائيل.

ومن لا يريد الذهاب نحو الحديث عن الحياد يتكلم حول موضوع أهمية النأي بالنفس عما يحدث في المنطقة اليوم، كون الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرهما يريدون تعميق انقسامات العرب التي تتعزز عبر توريطهم في الصراعات في سبيل إلهائهم عن قضية فلسطين.

وبما أن لبنان بلد صغير، فهو لا يستطيع تحمل ذلك، وأن يكون في إطار محوري يدفع ثمنه كل يوم، بل ينبغي عليه أن يكون مؤثلاً للحوار. وقد برزت وجهة النظر هذه بقوة خلال تدخل حزب الله في سوريا، وهي حملت بالنسبة الى البعض قلقاً من انتصار محور المقاومة كون ذلك يعزز من سلطة الحزب في لبنان.

وجهة النظر هذه تتجاهل مسلمة رئيسية تطرح السؤال الأهم: هل في إمكان لبنان، حتى لو أراد، النأي بنفسه أو الحياد عن قضايا المنطقة؟

لقد وضعت الجغرافيا لبنان الى جانب كيان الاحتلال، وهي تفرض نفسها هنا شرطاً أم أبينا مع تربص العدو بلبنان وتهديده يوميا. كما أن من يدعو الى النأي بالنفس ينطلق من مقاربتة للشأن السوري، ومقاربتة لدور لبنان، وهذا دليل على أن كل من في لبنان ينتمي إلى وجهة نظر تقارب الموضوع من زاويتها.

لذا، فإن الأمور مترابطة في المنطقة، إذ أن تداعيات الانقسام والانهيال السوري كان من شأنها ان تترد سلبا على لبنان الذي لا مناص له من حل مسألة شائكة كموضوع النازحين بالغ الأهمية والذي يترد سلبا على لبنان باعتراف الجميع. لكن كيف ذلك من دون الانفتاح والحوار مع النظام في سوريا؟!

وبينما يختبئ كثيرون حول بعد لبنان عن منطقة الصراع في الخليج، قد يتعمق الخلاف بين هاتين النظرتين إذا تصاعدت كرة اللهب في المنطقة. عندها، سيكون طرح السؤال الكبير حول ماهية دور لبنان بالغ الأهمية.

وفي مقابل من سيدعو إلى الالتزام بالشرعية الدولية مع الدفاع عن سيادة الدول، سيكون على المدركين لدور لبنان أن يدعموا ممارسة دوره القومي في مواجهة الغطرسة الأميركية التي اخترقت سيادة العراق بوقاحة.

وإذا قدر للأمور أن تذهب إلى تصعيد محدود في إطار الاقليم، فإن لبنان لن يكون جزءاً من هذا الحدث. لكن إذا تطور الأمر إلى درجة اندلاع الحرب الإقليمية في المنطقة، فسيكون لبنان حينها جزءاً من المعركة الكبرى، خاصة إذا تورطت إسرائيل في القتال.

لكن بين وجهتي النظر حول دور لبنان ومقاومته إزاء ما حصل وما تخبئه الأيام، سيكون مطلوباً من جميع اللبنانيين، على اصطفاياتهم المختلفة، تحصين وحدتهم واستقرار بلدهم في الوقت الذي سيستمر الإنقسام العميق حول دور لبنان في الصراعات وسيتعزز مع كل حدث جديد.